مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٠٠

الجمعة، ١ تموز/يوليه ١٩٩٤
الساعة ١٦/٣٠،
نيويورك

الرئيس:	السيد ماركر	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا (S/1994/640)

94-85945

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بما أن هذه الجلسة أول جلسة يعقدها مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، أود أن اغتنم هذه الفرصة كي أشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد سليم بن محمد الخصيبي، الممثل الدائم لعمان لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن تقديرنا العميق للسفير الخصيبي على المهارة الدبلوماسية الفائقة والكياسة المستمرة اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا (S/1994/640)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا، الوارد في الوثيقة S/1994/640. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/775 في شكلها المؤقت، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي قدمته الأرجنتين واسبانيا والجمهورية التشيكية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أعلن أن الاتحاد الروسي انضم إلى مقدمي مشروع القرار.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا، سيدي، أن أعرب لكم عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون أعمالنا. إن ما تتحلون به من خبرة وحكمة واحتراف لخير كفيل بتوجيه المجلس على نحو ممتاز خلال شهر تموز/يوليه.

أود أيضا أن أنقل من خلالكم ومن خلال وفد عمان، شكرنا إلى السفير الخصيبي على عمله إبان حزيران/يونيه الذي كان بصفة خاصة مليئا بالعمل نظرا للبنود العديدة المعروضة على المجلس.

يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، عقب تحطم الطائرة التي كانت تقل رئيسي بوروندي ورواندا مما أسفر عن مقتل الرجلين في ظروف لا يزال يتعين توضيحها، اندلعت أعمال العنف في رواندا وباتت تهز ضمير العالم بأسره. لقد أدان مجلس الأمن فعلا هذه الأعمال واتخذ عددا من القرارات التي ترمي إلى التصدي لمختلف أوجه وجوانب الأزمة الرهيبة التي تعصف برواندا.

إن بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ نيسان/ابريل (S/PRST/1994/21)، كان مما جاء فيه انه يدين انتهاكات القانون الانساني الدولي المرتكبة في رواندا ويشير إلى أن ابادة الأجناس جريمة يعاقب عليها القانون الدولي. والقرار ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ في ١٧ أيار/مايو أذن بتمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، والقرار ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه أقر ولاية البعثة الموسعة. وفضلا عن ذلك، أذن القرار ٩٢٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه بانشاء قوة متعددة الجنسيات ذات أهداف انسانية في رواندا.

كما أود الاشارة إلى أن أحد أول أعمال السفير أيالا لاسو المفوض السامي لحقوق الانسان في ممارسة مهام وظيفته زيارته شخصيا لرواندا. ويود وفدي أن يمتدح مرة أخرى جهوده وشجبه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان هناك وتوجيهه نظر المجتمع الدولي لهذه الحالة الخطيرة. ويرجع الفضل إليه في تعيين لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة مقررا خاصا لرواندا قام مؤخرا باصدار تقرير مرحلي عن عمله.

وتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو أيد المعلومات التي تلقاها أعضاء مجلس الأمن من مختلف القنوات ومصادر المعلومات الموثوق بها عن المذابح وأعمال القتل في رواندا، وأشار إلى أنها تجري بشكل منهجي وأنها موجهة أساسا إلى المجتمعات والعائلات المنتمية إلى فئة عرقية معينة. ويؤكد تقرير الأمين العام على ما تتسم به أعمال القتل هذه من طابع ابادة الأجناس. ووفقا لتقديرات الأمين العام، يقدر أن ما يتراوح

بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا من بين سكان رواندا البالغ عددهم ٧ ملايين. وكما أوضح الأمين العام فإن ذلك يعادل بالمعيار النسبي ما يتراوح بين ٩ ملايين و ١٨ مليون نسمة من مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبين المعلومات المستقاة من جميع المصادر ان اعمال القتل لا تزال مستمرة في رواندا. وقد أشير إلى هذا في تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان السيد ديغني سيغوي الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه. ويؤكد هذا التقرير مدى أعمال القتل وطبيعتها البغيضة. ووفقا للمقرر الخاص ليس هناك شك في أن جريمة ابادة الأجناس ترتكب في رواندا.

وفي مواجهة هذه الحالة، لا يصح أن يظل المجتمع الدولي ساكنا، وخاصة في ضوء الأحكام المحددة لاتفاقية منع جريمة ابادة الأجناس والمعاقبة عليها، وهي جريمة اعتبرت جريمة ضد الانسانية بسبب طبيعتها الخطيرة بصفة خاصة. وأحد أهداف مشروع القرار الذي يقدمه بلدي، مع سبعة بلدان أخرى شاركت في تقديمه، للنظر في مجلس الأمن هو انشاء لجنة خبراء محايدة لتحري وتحليل المعلومات المتاحة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي المقترفة في رواندا منذ بداية الصراع الحالي. والواقع كما أشار الأمين العام في تقريره فإن التحقيق السليم هو وحده الذي يمكن أن يحدد الحقائق بغية تحديد المسؤولية.

ان هذه المبادرة تقدمها اسبانيا مع أعضاء آخرين في المجلس، لأنها ترى أن مجلس الأمن ينبغي أن يتصدى للانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي، بما في ذلك أعمال ابادة الأجناس المقترفة دون أي رادع في رواندا، بتحديد الحقائق وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم ضد الانسانية للعدالة. وهذا الهدف كان الاتحاد الأوروبي قد أعاد التأكيد عليه في اجتماع رؤساء الدول. والحكومات في كورفو في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، حيث أعرب المجلس الأوروبي عن فزعه من ابادة الأجناس في رواندا وذكر أنه ينبغي تقديم هؤلاء المسؤولين للعدالة.

وفي الوقت ذاته، من الأهمية القصوى مواصلة تكثيف جهود الأمين العام وممثله الخاص الى جانب جهود منظمة الوحدة الافريقية وبلدان المنطقة بغية الحث على وقف اطلاق النار واجراء حوار سياسي والاسراع بوزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة. وان انشاء لجنة خبراء، وفقا لاقتراحنا، سيساعد على توضيح الحقائق المتصلة بأعمال القتل في رواندا وتحقيق العدالة، ونحن موقنون من انه سيسهل الوصول إلى تسوية سياسية بوضع المسؤولية على أشخاص محددين وليس على فئات عرقية أو اجتماعية أو سياسية. وهذا سيسمح لشعب رواندا بأن يستعيد ايمانه وأمله في مستقبل أفضل لا مكان فيه لشياطين الماضي القريب.

ووفدي يشيد بالأمين العام على صراحته في شجب قصور المجتمع الدولي في مواجهة محنة رواندا وعلى ادانته ابادة الأجناس التي تجري في ذلك البلد. ونثق بأن قرار اليوم سيجعل من الممكن التدليل على أن جهوده لم تذهب سدى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انه لشرف خاص لي أن أكون ضمن أول مهنئيكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس. وأنا واثق من أننا سنكون في رعاية جيدة خلال شهر تموز/يوليه، إذ أدرك أنكم ستسخرون حكمتكم وخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الواسعة النطاق في تناول جدول أعمالنا المشحون والمتزايد دوما. كما أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن امتناني للطريقة المتفانية البارعة التي وجهنا بها السفير الخصيبي في عملنا الكثيف خلال شهر حزيران/يونيه.

إن المجلس، بالاجراء الذي يتخذه اليوم، يتخذ اجراء هاما آخر لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال القتل والتدمير البشعة المرتكبة في رواندا. إذ منذ ٦ نيسان/ابريل جرى تعقب وقتل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في أعمال عنف عرقي وإبادة للأجناس ذات دوافع سياسية. كما أن مئات الألوف من الأشخاص أجبروا على الفرار إلى البلدان المجاورة. وكما يعترف المجلس، إن المجتمع الدولي باعتماد مشروع القرار هذا اليوم، يطالب بمحاسبة الأشخاص الذين اقترفوا هذه الأعمال البشعة.

وعلى حد قول وزير الخارجية كريستوفر أمام مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أمس:

"من الواضح أن هناك جريمة ابادة للأجناس. هناك أعمال تشكل جريمة ابادة للأجناس في رواندا، ويلزم التحقيق فيها".

إن هذا القرار استمرار للعملية التي بدأت بتعيين لجنة حقوق الانسان مقررا خاصا لرواندا. لذلك فإننا نقر هنا بأن تنفيذ معايير حقوق الانسان يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي عمل تقوم به الأمم المتحدة بشأن رواندا. ونناشد الأمين العام أن يكفل أن تأخذ لجنة الخبراء في

حسبانها العمل الذي قام به المقرر الخاص. إذ ينبغي للجنة الخبراء أن تبني على عمل المقرر الخاص وأن تعمل معه لدى تنفيذ ولايتها تفاديا للازدواج في الجهود. ويعتبر حيويا في هذا الخصوص دور المفوض السامي لحقوق الانسان، بوصفه منسقا لأنشطة حقوق الانسان في منظومة الأمم المتحدة.

ومن الحيوي أيضا أن تقوم جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى بالتعاون تعاونا كاملا وعن كثب مع اللجنة. وينبغي اطلاع أعضاء اللجنة وهيئة خبرائها على الأدلة وأماكن وقوع الأعمال البشعة. وينبغي أن يسمح لهم، كما يحث مشروع القرار، بالحصول على هذه المعلومات. كما ستحتاج اللجنة إلى تمويل واف بالغرض لكي تتمكن من الوفاء بواجباتها. ونحث الدول الأعضاء بقوة على القيام من تلقاء نفسها بتقديم الأموال اللازمة.

ان هدفنا ينبغي أن يكون هو تحديد المسؤولية والتبعة الفردية للأشخاص الذين اقترفوا انتهاكات خطيرة للقانون الانساني الدولي في رواندا. وينبغي أن نضع المسؤولية على هؤلاء الذين قاموا بتوجيه أعمال العنف هذه. وبهذا يمكننا أن نحول الانتقام إلى عدالة ونؤكد سلطة القانون على أمل أن نضع نهاية رحيمة لحلقة العنف الفظيعة هذه.

وأخيرا، وبعد أن أرسى المجلس الأساس من أجل التصدي للمأساة الانسانية في رواندا، ينبغي أن يكون مستعدا للاستجابة، بأسرع ما يمكن، لتقرير اللجنة. ومن الضروري أن نتفادى أي تأخير لا موجب له في تقديمنا للعدالة هؤلاء الأشخاص المسؤولين عن اقتراف انتهاكات خطيرة للقانون الانساني الدولي.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الذين سبقوني في التكلم لأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس في شهر تموز/يوليه. إنه لشرف شخصي وسعادة أن يكون في مقدوري أن أشكركم لأنكم كنتم كرماء بصفة خاصة في مشاعر الود والصداقة التي أبديتموها تجاهي.

وسأكون مقصرا للغاية لو أنني لم أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتوجه بالشكر والتهنئة إلى السفير الخصيبي على العمل الذي قام به في شهر حزيران/يونيه. بل يبدو أن إيقاع عملنا قد تسارع بدرجة ملحوظة.

في مناسبات سابقة عرض الوفد التشيكي على نحو تام، ونأمل أن يكون بليغا بما فيه الكفاية، تقييمه لما يجرى في رواندا. ولقد عزز الأمين العام في تقريره الصادر في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، مختلف التقارير التي وصلتنا في غضون الأسبوع الماضي من عدد من المصادر حول مدى وعمق الفظائع التي تقترف في رواندا.

ونلحظ أنه ليس من المعتاد أن يطلب تقرير من تقارير الأمين العام من مجلس الأمن اتخاذ قرارين منفصلين. إن كون تقرير ٣١ أيار/مايو يدفعنا اليوم إلى أن نتلمس تقريرا ثانيا يوضح الطبيعة الاستثنائية حقا للأحداث التي تجري في ذلك البلد.

وفيما يتصل بالاطار الانساني والسياسي والعسكري الأساسي، دعوني أعود إلى ذكر أن وفدنا شجب بأقسى العبارات الممكنة استمرار الابادة الجماعية في رواندا. ونناشد بالوقف الفوري لذبح السكان المدنيين ووضع حد لأعمال العصابات المستهترة ووضع حد للبث الاذاعي الذي يشعل نار الفتنة والصادر عن إذاعة "ميل كولين".

كما نناشد الطرفين في الحرب الأهلية بوقف إطلاق النار، والموافقة على الهدنة والبدء في المفاوضات بشأن مستقبل البلد، آخذين في اعتبارهما اتفاق أروشا أساسا لها. لقد رحبنا مؤخرا بالقوة المتعددة الأطراف التي نظمتها فرنسا وشجعتنا الأنباء عن أنشطتها.

نعتقد أن الصراع في رواندا أدى إلى انتهاكات كبيرة ومنهجية لمجموعة كاملة من الاتفاقات والمعاهدات الدولية، بما في ذلك، وهذا غيض من فيض، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، ومن نافلة القول، القانون الانساني الدولي.

ودعوني أضيف أيضا أننا نشعر بأن أحكام اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية يمكن أن تنطبق بدورها على الظروف السائدة في رواندا. وكما أشار وفدنا من قبل، نطالب بمحاكمة جميع الأشخاص الذين اقترفوا هذه الجرائم أو سكتوا عنها أو حرضوا عليها. وإن اهتمامنا بكفالة القيام بتحقيق حيادي وعادل وموضوعي لهذه الجرائم وتحديد مرتكبيها دفعنا إلى الاضطلاع بدور نشط في إعداد وتقديم مشروع القرار قيد المناقشة اليوم.

إننا نشعر أن هذه نهاية طيبة لمرحلة من مراحل عملنا الخاص برواندا. ونحن بطبيعة الحال، كمجلس، لن نكف عن مراقبة الحالة في رواندا مراقبة متأنية. وسوف نتطلع بصفة خاصة إلى الأنباء المتصلة بانشاء لجنة

الخبراء التي يطالب بها مشروع القرار، وعند اكتمال عملها نتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن اتخاذ الخطوات المناسبة الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشارك مشاركة صادقة في الاشادات التي وجهت إلى سفير عمان على الأسلوب الممتاز الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي. كما يشعر وفدي ببالغ السرور، وهذه ليست مجرد مجاملة، إذ يراكم، سيدي، ترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر.

منذ ما يربو على الشهرين تقترف انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان بل وإبادة الجنس في رواندا. هذه الأعمال تثير سخط العالم أجمع، وسيكون أمرا لا يطاق إذا بقي مقترفوها بدون عقاب. ولهذا فإن فرنسا شاركت في تقديم مشروع القرار الذي نوشك على التصويت عليه والذي يقرر إنشاء لجنة خبراء لتقص الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الانسان في رواندا. وهذا من شأنه أن يحدد المسؤولين عن هذه الجرائم ويمكن المجلس من أن يقرر، على أساس توصيات الأمين العام، الولاية القضائية التي سوف تطبق عليهم.

ووفدي يشعر بالامتنان إزاء الأنشطة التي قام بها المفوض السامي لحقوق الانسان وكذلك المقرر الخاص المعين من جانب لجنة حقوق الانسان من أجل رواندا. ونعتقد أنه مما لابد منه أن نجري الاضطلاع بهذه الأنشطة وأنشطة لجنة الخبراء في تعاون وثيق.

ويناشد وفدي الدول والمنظمات الانسانية الدولية بتوفير جميع الأدلة والمعلومات التي في حوزتها. وفرنسا بدورها تتعهد بأن تقدم إلى لجنة الخبراء جميع المعلومات التي قد تتمكن من جمعها، ولا سيما في مسار العملية التي تضطلع بها الآن في رواندا بترخيص من مجلس الأمن.

إن الأولوية في رواندا الآن تتمثل في وضع حد نهائي لانتهاكات حقوق الإنسان والمذابح. ولهذا الهدف وحده تدخلت فرنسا في إطار عملية "الفيروز" (تركواز) وبولاية من الأمم المتحدة، بغية كفالة الاستمرارية إلى أن يجري وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الذي يأمل وفدي أن يحدث في أسرع وقت ممكن.

قبل أن أختتم بياني أود أن أؤكد على المسؤولية الخاصة لوسائط الاعلام التي تشيع الحقد العرقي والعنف. وتحث فرنسا المسؤولين في المحطات الاذاعية المعنية. وأولها إذاعة ميل كولين، على وضع حد لهذه الدعاية الاجرامية. وستبذل فرنسا كل ما في وسعها لكفالة وقف هذه الاذاعات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار في شكله المؤقت الوراد في الوثيقة S/1994/775.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار ٩٣٥ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فان بوهيمين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفد نيوزيلندا أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم الرئاسة. ونعرف من التجربة ما تسبغونه على منصبكم من حكمة ورأي صائب. كما نهنئ السفير الخصيبي ممثل عمان على الأسلوب الحصيف الذي أدار به أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن المجتمع الدولي روعته المذابح والوحشية التي أحاقت برواندا منذ حادثة سقوط الطائرة التي راح ضحيتها رئيسا رواندا وبوروندي في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومن الملائم تماما أن يكون شاغلنا الفوري العمل على وقف القتال والمذابح وايصال الاغاثة إلى الأشخاص الذين مازالوا على قيد الحياة في ذلك البلد.

وعلى الرغم من أن الاستجابة العالمية كانت بطيئة جدا، فإن العمل جار الآن للتخفيف من حالة الروانديين الذين فروا من البلاد وأولئك الذين ما زالو في البلاد ويمكن الوصول إليهم. ومن الواضح أنه يتوجب علينا إيلاء الأولوية القصوى لهذه المهام المباشرة.

إلا أنه لكي يتحقق لرواندا السلم الدائم والمصالحة الوطنية في نهاية المطاف، يجب علينا كذلك أن نفكر في المدى الأبعد. إن اعتماد هذا القرار اليوم ينبغي أن ينظر إليه في ذلك الإطار.

ثمة سبب رئيسي لهذا القرار: توفير وسيلة لإرساء حقائق الإبادة الجماعية والشناعات الأخرى التي أطلق لها العنان في أعقاب أحداث ٦ نيسان/ابريل. وبعد التثبت من هذه الوقائع يمكن اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد كيفية تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال إلى العدالة، وخصوصا الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية عن التخطيط لتلك الأعمال وارتكابها.

إن الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني جرائم دولية تخضع للقضاء العالمي. فالأشخاص المشتبه في ارتكابهم هذه الجرائم خلال الحرب العالمية الثانية حوكموا. ومنذ وقت قريب جدا اتخذ المجلس خطوات لضمان إمكانية تقديم الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم حرب في يوغوسلافيا السابقة إلى العدالة. ولا يمكننا أن نشعر بقلق أقل تجاه ارتكاب هذه الإساءات في رواندا.

والآن، تتمثل الحاجة في تجميع وتنظيم المعلومات المتعلقة بأعمال القتل لكي يكون هناك على الأقل أساس يمكن أن تنطلق منه المحاكمات اللاحقة سواء اضطلع بها على الصعيد الدولي أو من خلال النظام القضائي الرواندي. وكما يشير الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣١ أيار/مايو (S/1994/640)، يجب البدء بذلك إذا أريد للعملية أن تكون فعالة.

ليس الهدف من القرار إنزال العقاب وإنما تحقيق العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، إن الانقسامات في رواندا، سواء كانت عرقية أو سياسية، ستترسخ وستزداد سما إذا لم يتم التصدي على نحو مناسب للأحداث التي وقعت في الشهور الماضية والأسباب التي انبثقت منها. وعملية التحقيق في حد ذاتها يمكن أن تساعد الشعب الرواندي على فهم ما حدث بين ظهرانيه.

ليس هدف لجنة الخبراء أن تكرر العمل الذي يقوم به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أو أن تتقاطع مع عمله أو عمل المقرر الخاص المعين عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان المؤرخ ٢٥ أيار/مايو. إننا نرى أن المهام التي سيضطلع بها المفوض السامي والمقرر الخاص من ناحية، ولجنة الخبراء من ناحية، هي مهام مختلفة تمام الاختلاف.

ستكون مهمة اللجنة تجميع الأدلة المتعلقة بارتكاب أعمال محددة من أعمال إبادة الجنس ليتسنى في وقت ما تحديد المسؤولية الفردية عن الأعمال المرتكبة في الماضي. وبالمقارنة فإن تركيز المقرر الخاص تركيز مستقبلي، أي أن يحدد كيف ولماذا ارتكبت هذه الإساءات، وأن يقدم توصيات بوضع حد لهذه الإساءات والمساعدة على الحيلولة دون ارتكابها في المستقبل.

وفي بعض الحالات، ستحتاج اللجنة والمقرر الخاص إلى نفس المعلومات. ولهذا فإن القرار يطلب إلى الأمين العام والمفوض السامي أن يوفرا للجنة المعلومات التي قدمها المقرر الخاص، وأن يضمنا وجود تعاون وتنسيق مناسبين بين اللجنة والمقرر الخاص.

إن الآلية التي نقدمها اليوم هي خطوة صغيرة. بل يشتكي البعض من أنها متواضعة جدا بالنسبة للمهمة المطروحة. غير أنها تشكل البداية وهذا أمر هام. إنها تدلل على أن المجتمع الدولي يقبل بمسؤوليته في الدفاع عن القوانين التي تحرم إبادة الجنس وأن لديه الإرادة لمد يد المساعدة للشعب الرواندي كي يفهم ما حدث لبلاده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي أن انضم إلى زملائي في المجلس في تقديم التهنئة الحارة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. والوفد الصيني سيتعاون معكم تعاونا تاما. وإنني لعلى ثقة بأنكم بما لكم من حكمة ومواهب وخبرة دبلوماسية ثرية، ستوجهون بالتأكيد أعمال المجلس خلال هذا الشهر في طريق النجاح. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم السفير الخصيبي من عمان، لمساهمته الباهرة في نجاح أعمال المجلس في الشهر الماضي.

منذ اندلاع الأزمة في رواندا، بذل المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الوحدة الافريقية والبلدان المجاورة لرواندا، جهودا قيمة لاستعادة السلم في وقت مبكر في رواندا. ومما يؤسف له، أن الحالة في رواندا ما زالت تستعصي على هذه الجهود. وما زالت الحرب الأهلية في رواندا تلقي بشعب رواندا في هاوية البؤس، وتتسبب بنزوح اللاجئين إلى الدول المجاورة. علاوة على ذلك، ما فتئت الحالة الإنسانية في رواندا تتدهور. ويشعر الوفد الصيني

بعميق القلق حيال هذه التطورات ويتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعب الرواندي.

إن الوفد الصيني يرى أن الحل الوحيد الفعال للأزمة في رواندا يتمثل في قيام طرفي النزاع بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاق المبرم بينهما، وأن ينفذا فورا وقف إطلاق النار وأن يحلا الحوار محل المجابهة، فيحققان بذلك المصالحة الوطنية عن طريق المفاوضات السياسية في إطار اتفاق أروشا للسلم. وبهذه الطريقة فقط يمكن استعادة السلام حقا في رواندا وضمان قدسية حياة الشعب الرواندي وممتلكاته، الأمر الذي يمكن الشعب الرواندي من التمتع مرة أخرى بالسلم والاستقرار في موعد مبكر.

لقد صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار الذي اعتمد للتو. غير أنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل في المحضر النقطتين التاليتين. أولا، أن الوفد الصيني أكد دوما على أنه ينبغي لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة أن تؤدي وظائفها وفقا للولايات الممنوحة لها بمقتضى الميثاق. ونحن نشعر بالقلق حيال المشاركة المتزايدة للمجلس في مسائل تقع في طبيعتها ضمن اختصاص الأجهزة الأخرى. ونحن نرى، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على النحو الذي أناطه به الميثاق وأن يركز جهوده على مهمته الجسيمة والهامة فعلا المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين طبقا لما ينص عليه الميثاق. واستنادا إلى هذا الموقف، يسجل الوفد الصيني تحفظاته على العناصر الواردة في القرار المتعلقة بالمفوض السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص.

ثانيا، يرى الوفد الصيني أن إنشاء لجنة الخبراء على النحو الذي يأذن به القرار إجراء استثنائي اعتمد تمشيا مع الحالة الخاصة في رواندا، ولهذا ينبغي ألا يعتبر سابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم منصب رئيس المجلس للمرة الثانية. ولدي ذكريات سعيدة عن المناسبة الأولى ونتطلع إلى العمل معكم بصورة وثيقة. أود أن أشكر سلفكم، سفير عمان، على الطريقة اللبقة باستمرار والحازمة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وفي هذا الصدد، فإن الأنشطة المستمرة التي تزاولها إذاعة ميل كولين غير مقبولة على الإطلاق. إن السماح لمحطة إذاعة في منطقة تقع تحت سيطرة "الحكومة المؤقتة" لرواندا بالتحريض على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وشن الهجمات على أفراد الأمم المتحدة أمر لا يطاق. وقد طالبت الأمم المتحدة بوقف هذا البث فورا، وطالب أعضاء المجلس ممثل رواندا بأن يبلغ سلطات "الحكومة المؤقتة" بعميق قلقهم. وإذا كانت هذه السلطة تبالي ولو قليلا بسمعتها ومركزها الدوليين فستضمن وقف هذا البث الإذاعي فورا.

إن هذا القرار يرسل إشارة واضحة إلى أولئك المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي أو أعمال الإبادة الجماعية بأنهم سيحاسبون، كل بمفرده، على هذه الأعمال. والمجتمع الدولي قد عقد العزم على محاسبتهم، وواجبنا أن نضمن القيام بذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

السيد كارديناس (الأرجنتين)(ترجمة شفوية عن الاسبانية): أولا، يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة لكي يرحب بكم، سيدي الرئيس. إن ما تتحلون به من حكمة ومواهب أخرى أمر مألوف لدينا، ونحن نثق بقيادتكم. ونؤكد لكم أننا مستعدون للتعاون معكم في عملكم خلال شهر تموز/يوليه.

أود أيضا أن أهنئ صديقي السفير سالم بن محمد الخصيبي وسائر أعضاء وفد عمان على العمل الفعال والجاد الذي أنجزوه خلال شهر حزيران/يونيه.

أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لسفير اسبانيا الذي كان له دور قيادي في صياغة القرار الحالي الذي اشتركت الأرجنتين في تقديمه.

من الواضح أن الأزمة الإنسانية في رواندا، الناجمة عن العنف الذي تفجر هناك لها أبعاد مأساوية يمكن أن نلمسها في المجازر التي أثارت سخط العالم كله، والتي أدت إلى تشريد ما يقرب من مليون ونصف مليون من البشر، وإلى وجود حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين في البلدان المجاورة. وأود أن أشير إلى أن هذه الأعداد تمثل ما يزيد على ربع سكان البلاد. إن هذه الكارثة الحقيقية بمثابة مقياس يحذرنا من حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن شيئا بالغ الخطورة حدث في رواندا، مما أرغم

هذه الأعداد الكبيرة من السكان على مواجهة الموت أو ترك ديارهم وهجر بلادهم.

وفي واقع الأمر، إن ما حدث هو مجزرة ارتكبت بحق أسر وطوائف بأكملها تنتمي إلى مجموعة عرقية معينة. وهذا يؤكد أن الفظائع قد ارتكبت في رواندا ويمكن وصفها بأنها جريمة إبادة للأجناس.

ومن المنطقي أن هذه المنظمة لا يمكن أن تسكت على هذه الحالة. ولذا، اتخذ مجلس الأمن سلسلة من التدابير الرامية إلى المساعدة في التخفيف من معاناة شعب رواندا. وهذا التدبير الأخير الذي اتخذناه توا يركز على ضرورة التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي فضلا عن أعمال إبادة الأجناس التي يحتمل أنها ارتكبت خلال هذا الصراع، وذلك بغية تحديد المسؤولية عن ذلك. وهذا أمر لا بد أن يتم باسم العدالة.

وفي هذا السياق، ووفقا للبيان الرئاسي الصادر في ٣٠ نيسان/أبريل الماضي الذي ورد فيه أول طلب بالتحقيق، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن ينشئ، على أساس عاجل، لجنة محايدة من الخبراء لدراسة وتحليل الحقائق السابقة الذكر.

ونود أن نؤكد أن الطابع الملح لهذا الطلب يمثل استجابة لما ذكره الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/1994/640، بأن فعالية التحقيق تتضاءل مع مرور الوقت، لأن الأدلة تضمحل ويتفرق الشهود ويختفون.

ويرى وفدي أن هذا التدبير يفي بالحاجة إلى أن يعكس المجتمع الدولي مسار هذا الاتجاه الذي ظهر في هذا القرن، والمتمثل في عدم التصدي - لأسباب مختلفة على نحو عاجل وفعال لنوع الفظائع والمجازر التي نناقشها اليوم. وكما شهدنا في حالات عديدة، فإن هذه الفظائع والمجازر تستمر دون أن يتم تحديد المسؤول إلا بعد فوات الأوان.

وعلينا، عند النظر فيما إذا كان ارتكاب المجازر قد تم عن عمد أو غير عمد، أن نشير بصفة خاصة إلى ما تبثه إذاعة ميل كولين من أنباء خطيرة جدا ومثيرة للجزع. إن محطة الإذاعة هذه، التي تقع في المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية الرواندية تستخدم، وفقا لتقرير الأمين العام، للتحريض على القضاء على مؤيدي الجبهة الوطنية الرواندية. وقد كررت الأمانة هذه المعلومات بصورة شفوية، كما بينت أن حملة التحريض هذه قد امتدت الآن لكي تشمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وقائدها بصفة خاصة. وهذا، في رأينا ، أمر بالغ الخطورة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى وقف هذا البث الإذاعي على الفور وبشكل نهائي، وعلينا أن نذكر الطرفين بمسؤوليتهما عن أمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

وقد لفت نظر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، لهذه الحالة الخطيرة في رواندا. وقد قام، على الرغم من كل المخاطر وأداء لواجبه، بزيارة البلد وتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان، وبناء على ذلك، عينت اللجنة السيد رينيه دغني سيغي مقررا خاصا لرواندا. وإننا نغتنم هذه الفرصة لكي نحيي هذين المسؤولين على ما بذلاه من جهود اضطلاعا بمسؤولياتهما في ظل ظروف صعبة كهذه.

وبطبيعة الحال، ستكون النتائج الملموسة للتحقيقات التي أجراها المقرر الخاص والتي تم تعميمها للتو، وكذلك المعلومات التي يمكن أن يقدمها إلى لجنة الخبراء أفراد آخرون أو هيئات أو منظمات أخرى كانت أو لا تزال موجودة في رواندا، ذات فائدة كبيرة للجنة.

وسعيا إلى بلوغ هذا الهدف المشترك - أي أن جرائم بحجم تلك التي نحن بصددها ينبغي ألا تمر دون عقاب لا بد لنا أن نؤكد أهمية وضرورة التعاون والتنسيق بين لجنة الخبراء والمقرر الخاص في عملهما.

وكل هذا، وهو ما يجب أن يضمن تحمل مرتكبي الجرائم المسؤولية عنها، لن يسهم فحسب في ضمان إيجاد حل دائم للصراع الذي يعصف برواندا بل سيسهم أيضا في ضمان عدم تكرار هذه الأحداث التي هزت العالم، لا في رواندا ولا في أي جزء آخر من العالم، وسيوضح تماما أن الأمم المتحدة، باتباعها هذا الطريق، لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال حالات كهذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلي سلفي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل باكستان.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للمهارة والصبر والطريقة الممتازة التي أدار بها سعادة السيد سالم بن محمد الخصيبي الممثل الدائم لعمان أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

منذ وفاة رئيسي رواندا وبوروندي المؤسفة والمبكرة في حادثة تحطم طائرتهما في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ والعنف الذي تلاها والذي يعصف برواندا، أعرب المجتمع الدولي، في مناسبات عديدة، عن أسفه وقلقه حيال المأساة الإنسانية التي تتفجر في رواندا. واتخذ مجلس

الأمن وحده ٥ قرارات تتعلق برواندا على مدى الأسابيع العشرة الماضية.

وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار والحوار بين الطرفين الروانديين بهدف تحقيق تسوية سلمية للمشكلة قد حظيا بالاهتمام الذي يستحقه بجدارة هذان العنصران، كانت أعمال القتل المنتظمة التي ارتكبت في ذلك البلد والكارثة الإنسانية الجماعية التي نجمت عن ذلك من أكثر الشواغل إثارة للقلق.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ذكر رئيس مجلس الأمن أن الأشخاص الذين يحرضون على أعمال العنف أو يشاركون فيها يتحملون مسؤولية ذلك فرديا. وفي نفس البيان، وكذلك في القرار ٩١٨ (١٩٩٤) وجه مجلس الأمن طلبات إلى الأمين العام بخصوص التحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا في الصراع الراهن. وقد أشار الأمين العام بنفسه، في تقريره المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، إلى المجازر وأعمال القتل المنتظمة المستمرة في رواندا.

وقد رحبت حكومة بلادي بالزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتعيين مقرر خاص لرواندا.

وبالتالي ترى حكومة بلادي أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو يأتي في حينه. وهو في الحقيقة يمثل خطوة منطقية تالية للقرارات الصادرة حتى الآن.

ووفد بلادي يوافق موافقة تامة على أن مسألة حقوق الإنسان ينبغي ألا تستغل لتحقيق أغراض سياسية. لكننا، مع ذلك نعارض في الوقت ذاته ممارسة استخدام حجج واهية ووهمية لتجنب التحقيق المحايد في الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان أينما وقعت.

إن ضخامة نطاق انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في رواندا منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وطابعها الوحشي لا يمكن تفسيرهما. ولذلك فإن قرارنا اليوم بدعوة الأمين العام إلى إنشاء لجنة خبراء محايدة لدراسة المعلومات المتصلة بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في رواندا قرار سليم تماما من الوجهة الأخلاقية والقانونية والسياسية. وفي رأينا أن القرار يضع سابقة ضرورية وينبغي أن يرسل تحذيرا إلى المشتركين في هذه الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وارتكاب الفظائع ضد الناس وقمعهم لأي سبب مزعوم وتحت أية حجة.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.